

## فيديو راقص مزيف للملكة إليزابيث تحذير من التزييف العميق

ومع تصاعد المخاوف والتحذيرات من هذه التقنية، يرى البعض أن هناك مبالغة في تقدير حجم انتشارها وخطورها، وأن بث الفيديو على القناة الرابعة قد يجعل الجمهور يعتقد أنها تقنية شائعة الاستخدام أكثر مما هو الحال عليه. وقال سام غريغوري، مدير برنامج ويتنس، وهي منظمة تستخدم الفيديو والتكنولوجيا لحماية حقوق الإنسان "لم نشهد استخدام تقنية التزييف العميق على نطاق واسع حتى الآن، باستثناء مهاجمة النساء".

وأضاف "من الجيد تعريض الناس للتزييف العميق، لكن لا ينبغي لنا تصعيد الخطاب للدعاء بأننا محاطون بهم"، بحسب ما ذكرت صحيفة الغارديان البريطانية.

ويقترح خبراء أنه ينبغي إطلاع الجمهور على استخدامات التزييف العميق التي يمكن اعتبارها مقبولة، وكيفية استعمالها في المستقبل حيث تشكل الوسائط التركيبية جزءاً كبيراً من الحياة.

وأعرب إريك شوردي، المتخصص التقني الباحث في تقنية التزييف العميق لجريسي كوربين وبوريس جونسون خلال الانتخابات العامة لعام 2019، إنه يؤيد قرار تسليط الضوء على تأثير التزييف العميق، لكن التكنولوجيا لا تشكل تهديداً واسع النطاق لمشاركة المعلومات.

وقال "يمكن الخطر في أنه يصبح استخدام التزييف العميق أسهل وأسهل، وهناك تحد واضح يتمثل في وجود معلومات مزيفة، ولكن التهديد أيضاً يكمن في تقويض لقطات فيديو حقيقية يمكن اعتبارها مزيفة".

يفعلون شيئاً غير حقيقي للتحريض أو الترويض للمرشحين والنائبات الانتخابيات. وقد تم استعمال هذه التقنية في إنشاء مقاطع فيديو إباحية مزيفة لعدد من المشاهير، كما استخدمت في أحيان أخرى لخلق أخبار كاذبة، مما أثار حفيظة المرشحين الأميركيين. ويقول باحثون إنه يمكن لبعض الجهات الفاعلة محاولة استخدام هذه التكنولوجيا لأغراض دنيئة، كما يقدمون بعض الحلول المحتملة لهذه المشكلة المحتملة. وأضافوا "نعتقد أنه من المهم أن يظهر الفيديو المركب باستخدام أدواتنا على أنه محتوى مركب".

القناة الرابعة  
الفيديو يقدم تحذيراً  
سارخا بشأن التكنولوجيا  
المتقدمة

وفق الباحثين، فمن المهم الاستمرار في تطوير تقنيات علم الأدلة الجنائية وبصمات الأصابع وتقنيات التحقق (الرقمية وغير الرقمية) لكشف الفيديو المزور الذي وقع التلاعب به.

وقد تقلل تدابير الحماية هذه من إمكانية سوء الاستخدام وتسمح باستخدام تقنيات تحرير الفيديو بشكل مبتكر.

ويرجع استخدام مصطلح التزييف العميق إلى اسم أحد مستخدمي موقع "ريديت" الذي قام هو وآخرون في نهاية عام 2017 بمشاركة فيديوهات إباحية مزيفة كانوا قد صنعوها لمشاهير، وحققت تلك الفيديوهات نسب مشاهدات عالية.

لندن - ظهرت ملكة بريطانيا إليزابيث الثانية وهي ترقص احتفالاً بليلة الميلاد في مقطع فيديو بثته القناة الرابعة البريطانية، غير أن المقطع ليس إلا وسيلة للتحذير من تقنية "التزييف العميق" ومدى التطور الذي وصلت إليه.

وقالت القناة إن الفيديو يقدم تحذيراً صارخاً بشأن التكنولوجيا المتقدمة التي تمكن من انتشار المعلومات الخاطئة، والأخبار المزيفة في العصر الرقمي.

ودعت المشاهدين إلى التساؤل "عماً إذا كان ما نراه ونسمعه هو دائماً حقيقي".

واستأجرت القناة الرابعة استوديو ذا تقنيات عالية، لإنشاء الملكة إليزابيث المزيفة، وتم التلاعب بالفيديو باستخدام تقنية الذكاء الاصطناعي.

وتقوم تقنية "التزييف العميق"، على صنع فيديوهات مزيفة عبر برامج الكمبيوتر من خلال الذكاء الاصطناعي، ومحاولة دمج عدد من الصور ومقاطع الفيديو لشخصية ما، من أجل إنتاج مقطع فيديو جديد، ما قد يبدو للوهلة الأولى حقيقياً، لكنه في واقع الأمر مزيف.

ويشعر المتخصصون بقلق متزايد من أن تكنولوجيا التزييف العميق يمكن استخدامها لإنشاء مقاطع فيديو "عميقة وهمية"، يصعب تمييزها عن الحقيقية، وقد تصاعدت المخاوف قبيل الانتخابات الأميركية الأخيرة من إمكانية استغلال تقنية "التزييف العميق" في المنافسة السياسية، وحذر البعض من تزييف الفيديوهات والمقاطع الصوتية للمشاهير باستخدام الذكاء الاصطناعي لإظهارهم وهم يقولون أو



توقف سريع

## أعمار قصيرة واستثنائية للمشاريع الإعلامية في تركيا

### قناة «أولاي تي في» أثرت الإغلاق على مواجهة الحكومة

أثر مالك قناة «أولاي تي في» التركية التوقف عن بث برامجها بعد أقل من شهر على انطلاقها والتي حاولت أن تكون متوازنة في طروحاتها بما يتوافق مع تطورات فئات المجتمع التركي. لكن هذا التوازن لن يعفيها من مواجهة ضغوط الحكومة التي تعتبره قرباً من المعارضة، ودفعت وسائل إعلام عديدة ثمن تلك الضغوط سابقاً بسجن العاملين فيها وملاحقتهم.

بأنه «الواجهة السياسية» لحزب العمال الكردستاني، الذي تصنفه تركيا منظمة إرهابية.

ويبدو موقف مالك القناة مفهومًا بالنظر إلى سجل الاتهامات التي واجهتها وسائل الإعلام التركية التي قامت بتغطية القضية الكردية، إذ واجهت تهمة الدعاية الإرهابية وأحكاماً قاسية بالسجن لسنوات طويلة طالت جميع العاملين فيها، مجرد نقل أخبار ما يحدث في المناطق الكردية التي تشهد أحداثاً دامية في بعض الأحيان.

وقد أعيد تشكيل المشهد الإعلامي في تركيا بعد محاولة الانقلاب الفاشلة في صيف عام 2016، إذ استهدفت السلطات العديد من وسائل الإعلام على خلفية اتهامات بدعم متورطين في محاولة الانقلاب أو دعم الانفصاليين الأكراد. أما ما تبقى من الصحف والقنوات المستقلة، فقد سارع موالون للحكومة إلى الاستحواذ عليها.

وتؤكد المعارضة واتحادات وسائل الإعلام في تركيا أن 95 في المئة من وسائل الإعلام تقع تحت تأثير الحكومة.

وحافظت صحيفة «جمهورية» وغيرها من وسائل الإعلام المحلية مثل موقع «تي 24» وموقع «ديكن» على استقلاليتها من خلال التمسك بملكيتها بعيداً عن السلطة، لكنها تعاني كثيراً لأن الملثين يعزفون عنها خوفاً من الحكومة.

وكشفت أمانة كوليزار أمجان -النائب عن حزب الشعب الجمهوري- أن الحكومة تضغط على الصحف المعارضة بسلاح حجب الإعلانات الحكومية عنها، وتساءلت عما إذا كانت عقوبات قطع الإعلانات عن الصحف تحولت إلى سيف مسلط على الصحف ووسائل الإعلام المعارضة من أجل تكميم أفواهها.

وأوضح سارييلار أن تشغلالر «كان تحت ضغط كبير من قبل الحكومة»، ولم يستطع الاستمرار. وكشف أن «تشغلالر تلقى قائمة بأسماء أشخاص ليحلوا محلنا جميعاً كموظفين موالين للحكومة»، مشيراً إلى أن «الجميع يعرف أي جهة في تركيا تضغط على قناة تلفزيونية بدأت البث في 30 نوفمبر، كانت تهدف إلى الانخراط في الصحافة الحادية».

وتوقفت الشبكة التلفزيونية الوليدة عن البث حالمًا أنهى سارييلار حديثه. وتم إغلاق 12 قناة تلفزيونية و11 محطة إذاعية كردية في سبتمبر 2016، بينها قناة «زاروك» التي تبث فقط أفلام رسوم متحركة بالكردي، وعندما سمح لها بالعودة إلى البث اشترطت السلطات التركية أن تكون نسبة 40 في المئة من برامجها باللغة التركية ويجب على البرامج أن «تعكس الثقافة التركية».

كما أغلقت السلطات وكالة أنباء كانت تشغل نساء فقط، بينهن الفنانة والصحافية الكردية زهرة دوغان التي اعتقلت ووجهت لها تهمة العضوية في تنظيم إرهابي، وحُكم عليها بالسجن لمدة ثماني سنوات وتسعة أشهر في

إفريقية - اضطرت قناة «أولاي تي في» التركية الخاصة إلى وقف بثها بعد أقل من شهر على بدء أنشطتها، في تكريس لواقع المؤسسات الإعلامية المستقلة التي تنقل وجهة نظر المعارضة الموالية للأكراد، وآل مصيرها إما إلى رجال أعمال موالين للحكومة أو إلى الإغلاق. وأعلنت القناة المملوكة لرجل الأعمال والوزير السابق، جاويد تشغلالر، التوقف عن البث الجمعة مبانشرة على الهواء، بعد 25 يوماً على انطلاق بثه في 30 نوفمبر.

وقال تشغلالر إنه قرر وقف استثماره لأن النهج التحريري للقناة قريب جداً من المعارضة الموالية للأكراد، لكن رئيس تحرير القناة يتهمه بأنه خضع ببساطة لضغوط الحكومة.

وتكهن صحيفتا «إيفرينسل» و«بيرجون» المحلطان بأن القناة تعرضت لهجوم حكومي بعدما بثت اجتماعاً كاملاً لجموعه برلمانية لحزب الشعوب الديمقراطي المؤيد للأكراد.

واتهم تشغلالر القناة في بيان بالتخلي عن حيادها وبأنها «مقربة جداً من نهج حزب الشعوب الديمقراطي (الموالي للأكراد)» الذي تتهمه الحكومة



جاويد تشغلالر  
قرب النهج التحريري  
للقناة من المعارضة  
كان وراء القرار بالتوقف



ليس كل ما نراه حقيقياً

## البرلمان العراقي يتجاهل الرفض الشعبي لقانون جرائم المعلوماتية

بغداد - أكدت لجنة الأمن والدفاع النيابية أن قانون جرائم المعلوماتية سيمر داخل مجلس النواب خلال الأسابيع المقبلة، رغم الرفض الواسع للقانون من قبل الوسط الإعلامي والمنظمات والهيئات المدافعة عن حرية التعبير.

وقال عضو اللجنة النائب كاطع الركابي، إن قانون الجرائم الإلكترونية سيوظف استخدام الأدوات الإلكترونية المختصة بالتواصل الاجتماعي بشكل صحيح، مشيراً إلى «أنه بحاجة إلى بعض الضوابط والقوانين الخاصة

به، إذ يتوجب على القضاء الأعلى أن يشكل محاكم مختصة لهذا الأمر، ويكون هناك تدريب لبعض القضاة عليه»، بحسب ما ذكرت وكالة الأنباء العراقية. واعتبر الركابي أن أحد الأسباب التي تؤكد عليها لجنة الأمن النيابية في تمرير قانون الجرائم الإلكترونية، هو ضغط الفوضى الموجودة سواء أكانت على مستوى التواصل الاجتماعي أو الإنترنت المفتوح.

ويخشى ناشطون من أن يكون مصطلح «ضبط الفوضى» الذي يتحدث عنه النائب في حقيقة الأمر تكميلاً لآلاف ومصادرة لحرية التعبير المنبجعة على مواضع التواصل والمنصات الرقمية في ظل التصديق الممارس على الصحفيين ووسائل الإعلام التقليدية والحملات المنهجية ضدها. وتقول اللجنة إن على جهاز الأمن الوطني أن يتكفل بمراقبة الصفحات وما ينشر في الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي، واقتدرت أن يكون هناك معهد لمعالجة الجرائم الإلكترونية وتدريب اللجان المختصة من القضاء.

وانتهت الدائرة الإعلامية لمجلس النواب العراقي من تقرير ومناقشة مشروع قانون جرائم المعلوماتية في 23 نوفمبر الماضي، وتم رفع الجلسة إلى إشعار آخر. وحذرت عدة منظمات من تمرير قانون جرائم المعلوماتية، وطالب مركز حقوق لدعم حرية التعبير رئيس الجمهورية برهـم صالح بالتدخل لحماية الدستور من اختراق مجلس النواب له عبر تمرير القوانين التي تقيد الحريات.

وعُذ المركز في بيان، تشريع هذا القانون شرعة رسمية للدكتاتورية وقمع الحريات، مضيفاً أن المشروع الحالي للقانون يحد من الحريات التي من المفترض أنها وضعت لتصونها.

ويجتوي «مشروع قانون جرائم المعلوماتية» بنوداً أثارت الرأي العام

بإضافة إلى أحكام مختلفة بالسجن والغرامة المالية لكل من يتطفل أو يزج أو يتصل بمستخدمي الإنترنت الآخرين بدون تصريح، أو يتطفل صفة أو اسماً ليس له، بقصد التطفل أو الغش ومن يعتدي على المبادئ والقيم الدينية والأخلاقية والأسرية والاجتماعية، ولكل من ينشئ أو يدير موقعاً يحرض على الفسق والفجور. ويقول ناشطون وهيئات حقوقية إن معظم مواد «مشروع قانون جرائم المعلوماتية» تتضمن غموضاً مفرطاً وتناقضاً مباشراً مع المبادئ الواردة في الدستور العراقي، ما قد يفتح الباب واسعاً للاعتداء على الحريات المدنية في العراق.

بغداد - اعتبرت رئيس المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام في مصر، كرم جبر، أن «التسليح بالسخيرية من أسوأ أنواع البرامج»، وناشد الفنانين بالابتعاد عن هذه البرامج لأن «الفنان قيمة ومثل»، مؤكداً أنه بصدد البحث في الإجراءات التي ينص عليها قانون المجلس واللجنة الجزاءات تجاه هذه البرامج.

وأشار جبر إلى أنه يقصد أي برنامج يسخر من الفنان المصري بصرف النظر عن الأسماء، مبيناً أن أكبر جزء يقع على هذه البرامج أن يقف الرأي العام ضدها، بحسب ما نقلت صحيفة «الوطن» المصرية.

وكرر انتقاده لبرامج الكاميرا الخفية والتسليح خلال ورشة عمل عقدت الأسبوع الماضي حول الدراما وتأثيرها في المجتمع بحضور عدد من الفنانين والمنتجين والمؤلفين، لاسيما مع قرب حلول شهر رمضان. والمخ جبر بشكل خاص إلى برامج الفنان رامز جلال المنيعة للجدل في كل موسم رمضاني بسبب ما تتضمنه من أفكار غريبة، وقال

«إن الفنان يقود الفكرة والرأي، لا يجوز أن نستضيفه في برنامج والطخ وجهه بالدهانات الحمراء والخضراء، واجعله بيكي ويصرخ لأنك كفنان ملك للجمهور، ولست ملكتك من يدفع لك».

ويستضيف رامز جلال في سلسلة برامجه التي بدأها عام 2011، عدداً من نجوم الفن والرياضة والمشاهير، ويجعلهم يواجهون الموت بطرق مختلفة، لتمتلي الحلقات بالصراخ والضرب والألفاظ الخارجة أحياناً والتي يعنفها مجلس الإعلام المصري ويطبق عليها عقوبات ويحظر على وسائل الإعلام بثها. وكثيراً ما تعرض جلال لانتقادات بسبب إهانة ضيوفه من الفنانين وجعلهم

## مجلس الإعلام المصري يستيق الموسم الرمضاني بتنبية رامز جلال

بصرخون ويبدو في برامجه. وفي أبريل الماضي، قررت نقابة الإعلاميين منع جلال، عبر أي وسيلة إعلامية تبث داخل مصر، إلى حين توفيق أوضاعه القانونية.



كرم جبر  
الفنان ملك  
للمجتمع، وليس  
ملكا لمن يدفع له

وجاء في بيان نشرته النقابة «بالإشارة إلى ما ورد بتقرير المرصد الخاص في نقابة الإعلاميين بشأن الخروقات التي ينتهجها برنامج رامز مجنون رسمي» مقدمه رامز جلال على قناة إم.بي.سي مصر، قررنا منع ظهور جلال، عبر أي وسيلة إعلامية تبث داخل مصر، إلى حين توفيق أوضاعه القانونية».